إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة في تونس

تحت شعار:

ضرورة حماية حرية التعبير والصحافة في ظل مخاطر العودة إلى الوراء

تونس،12-13 ماي 2022

فندق غولدن توليب المشتل

التقرير التأليفي والتوصيات

أحيى الحضور اليوم العالمي لحرية الصحافة بكثير من التقدير والامتنان للصحفيين والصحفيات الذي يعرضون أنفسهم للمضايقات والملاحقات والمخاطر سعيا إلى ضمان حق الجمهور في المعلومة، وذلك من اجل شجاعتهم وإصرارهم، خاصة مع تزايد هذه المخاطر في مناطق الصراع، وتعرض البعض للسجن والاختطاف والقتل لإيصال الحقيقة، ووقفوا دقيقة صمت ترحما على روح الصحفية شيرين أبو عاقلة، مراسلة قناة الجزيرة في فلسطين المحتلة، التي استشهدت صباح يوم الأربعاء 11 ماي خلال تغطيتها اقتحام القوات الإسرائيلية لمخيم جنين.

وحرص المنظمون بهذه المناسبة عبى تكريم الصحفيين المتميزين من خلال منح جوائز استحقاق التصوير الصحفي.

ويأتي إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة تحت شعار "ضرورة حماية حرية التعبير والصحافة في ظل مخاطر العودة إلى الوراء"، وفي خصوص اختيار هذا الشعار، أكد المنظمون على أن العودة إلى الوراء حقيقة وليست خطرا متوقعا، فالصحافة الحرة في خطر في العالم بأكمله، وقد أظهر آخر تقرير لمنظمة اليونسكو أن أكثر من 5 أشخاص من 6 يعيشون في بلد سجل تراجعا في حرية الصحافة خلال 5 سنوات.

وتمثل التكنولوجيات الحديثة أحد أهم مصادر الخطر بالرغم مما تقدمه من تسهيلات للصحفيين سواء على مستوى البحث عن المعلومة أو على مستوى بثها، وذلك خاصة بسبب الشركات الكبرى للتواصل الرقمي التي لا تقدم منتوجا يحترم المهنية وحقوق الإنسان، وغالبا ما تحمل المنشورات المتداولة عن طريقها معلومات مضللة وأخبارا زائفة وخطابات تمييزية تصل إلى حد خطابات الكراهية، مما يهدد الصحافة التعددية والمستقلة. من ناحية أخرى، سلط بعض الحضور الضوء على التهديد التي تمثلها آليات المراقبة

الالكترونية، حيث أدى استخدام برامج التجسس إلى اعتقال الصحفيين وقتلهم وعرضت مصادرهم وحياتهم وعائلاتهم للخطر.

أما في تونس، فإنه سنة 2022 هي السنة الثانية على التوالي لتراجع تصنيف تونس على مستوى حرية الصحافة والتعبير، وقد تراجع تونس هذا العام بـ 21 مرتبة لتستقر في المرتبة 94 من أصل 180 ضمن التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود. واعتبر المتدخلون أن هذه المرتبة غير مشرفة، ومهينة لصورة تونس وللمهنة الصحفية بها، وتحمل رسالة خطيرة مفادها خاصة أن الدولة لا تحترم حرية الصحافة والتعبير ولا تقدم أي ضمانات من أجل ذلك. ويفرض هذا التراجع على كل الفاعلين وقفة تقييم لفهم أسبابه.

وإزاء تساؤل بعض الحضور حول معايير التصنيف التي تعتمدها منظمة مراسلون بلا حدود، أحال ممثل المنظمة على تعريفها لحرية الصحافة على أنها: "الإمكانية الفعالة للصحفيين، بشكل فردي وجماعي، لاختيار وإنتاج ونشر المعلومات التي تصب في المصلحة العامة، وذلك في استقلال عن التدخل السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي، ودون أي تهديدات ضد سلامتهم الجسدية والعقلية". ووضح أن المنظمة اعتمدت خمسة مؤشرات أساسية تمحور حولها الترتيب تتعلق بـ : السياق السياسي (سياسة الدولة في علاقة بحرية التعبير والصحافة وخاصة فيما يتعلق بمسألة النفاذ إلى المعلومة)، الإطار القانوني (الإطار التشريعي والترتيبي لممارسة المهنة)، السياق الاقتصادي، السياق الاجتماعي والثقافي، ثم السلامة والأمن (جملة الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض إليها الصحفيون).

وقد حرص المنظمون على إدارة الحوار بطريقة تذكر الجميع أولا بالثوابت، قبل محاولة تشخيص الواقع والبحث في إمكانيات الفعل، وقد اختاروا القيام بذلك من خلال المحاور التالية:

- احترام حرية التعبير والصحافة في ظل الإجراءات الاستثنائية
- حماية الصحفيين القانونية والمؤسساتية في السياقات الاستثنائية: (عوائق وحلول)
- الائتلاف المدني الواسع: ضرورة استعجالية في ظل تحديات العودة إلى الوراء
- السياسات العمومية في قطاع الإعلام في الفترة الاستثنائية: (معضلات وآفاق)
- أي أدوار للمهنة في إصلاح الإعلام العمومي (من داخل غرف التحرير)

1) احترام حرية التعبير والصحافة في ظل الإجراءات الاستثنائية

الثوابت

أكد عديد المتدخلين على أن الحق في حرية التعبير حق أساسي إنساني مرتبط بكرامة الإنسان وهو المدخل لكل الحقوق الأخرى. وشددوا على أن الحق في حرية الرأي وحرية التعبير والحق في النفاذ إلى المعلومة وحرية الصحافة حقوق لا غنى عنها لإنفاذ مبادئ الشفافية والمساءلة، وهي التي ترسم الحد الفاصل بين الديمقراطية والديكتاتورية. فهذه الحقوق تمثل شرطا لكل مجتمع حر وديمقراطي، إذ لاديمقراطية (مساءلة، نقاش عام) دون صحافة حرة (فضاء ذو مصداقية يحتضن هذا النقاش). وتبعا لذلك، ذكر الحضور بأن حرية الصحافة ليست ترفا للصحفيين بل هي ضرورة مجتمعية من أجل المساهمة المواطنية في الديمقراطية، والسلطة يجب أن تقدم المعلومة للمواطن من خلال الصحافة التي يمثل الجمهور هدفها الأساسي والتي تمثل وسيطا لا غنى عنه.

وتم التأكيد على أن من أهداف إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة، تذكير الحكومات بالتزاماتها في شأن حرية الصحافة، والتذكير خاصة بالتزامات تونس الدولية ومنها الإطار القانوني الدولي لحماية الحريات ويتمثل خاصة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (المادة 19 والمادة 20).

وتبعا لذلك، لا يمكن أن تمثل الظروف الاستثنائية تعلة للتخلي عن الحقوق والحريات، وعن الالتزامات الدولية للدولة التونسية، مؤكدين على ضرورة احترام المعايير الدولية في شأن الشروط الخاصة لتقييد حرية التعبير والصحافة في السياقات الاستثنائية، ومن أهمها : الحد الأدنى للتقييد، وهذا ما تنص عليه المادة 4 من العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية: "في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي..."

كما ذكر عديد المتدخلين أن حرية التعبير وحرية الصحافة من مكاسب الثورة التي يجب حمايتها. وأنه لا سبيل للرجوع إلى الوراء والتخلي عن هذا المكسب الذي انتزع بدماء التونسيين.

التشخيص

مسألة النفاذ إلى المعلومة في ظل حالة الاستثناء. أكد الحضور على أهمية وتميز القانون الأساسي المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة، والذي اعتبر من أفضل التشريعات في هذا المجال، في المقابل، اعتبر أغلبهم أن الحق في النفاذ إلى المعلومة هو في الواقع غير مضمون، وأن عمل السلطة التنفيذية ومختلف هياكل الدولة يتميز اليوم بتعتيم تام على المعلومة وذلك خاصة منذ صدور المنشور عدد 19 لسنة 2021 الصادر في ديسمبر 2021 "حول قواعد الاتصال الحكومي للحكومة"[1] الذي ضرب كل المكتسبات الدستورية والقانونية وأدى إلى تعطيل تام للنفاذ إلى المعلومة، خاصة بالنسبة للصحفيين العاملين بالجهات، الذي يتعرضون إلى معاناة يومية لأداء عملهم.

ومن نتائج هذا التوجه غياب المعلومة التي تمثل الأساس الأول للمساءلة الديمقراطية، والمعلومات الغائبة تتعلق بمسائل حياتية آنية، وكذلك خاصة بمسائل مصيرية تهم موضوع الإصلاحات السياسية التي سيتم القيام بها: إذا لا إجابة حتى الآن على موضوع مضمون الاستفتاء، أو على دور مختلف الهيئات الدستورية في شأنه أو على مصير البلاد في حال رفضه. وكذلك ليس هناك أي سيناريو بديل تم إبلاغ الشعب به في حال رفض صندوق النقد الدولي ومختلف المانحين تمويل ميزانية الدولة.

وقد أرجع بعض الحضور معاداة السلطة السياسية للصحافة إلى عدم إيمان سلطة ما بعد 25 جويلية بدور الهياكل الوسيطة ومنها الإعلام، وتبعا لذلك، لا تقدم السلطة المعلومة من خلال الإعلام بل تقدمها بصورة مباشرة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وتعيش قطيعة تامة معه، لكن غياب المعلومة يؤدي إلى كثرة الإشاعات وإلى الغموض مما يؤدي إلى تشنج المناخ العام لعدم وضوح الرؤية.

التوصيات

- سحب المنشور عدد 19 لسنة 2021، واحترام حق الجمهور في النفاذ إلى المعلومة من خلال الصحافة.

[1]) دعت رئيسة الحكومة في هذا المنشور الوزراء وكتاب الدولة إلى ضرورة التنسيق مع مصالح الاتصال برئاسة الحكومة بخصوص الشكل والمضمون بمناسبة كل ظهور إعلامي، وتحديد قائمة في المتحدثين الرسميين باسم كل وزارة.

- تحمل أهل المهنة لمسؤولياتهم في ظل خصوصية الظروف الاستثنائية حيث تمارس السلطة التعتيم على المعلومة وتنتشر الشائعات وتتواتر الخطابات التمييزية وخطاب الكراهية، إذ ينبغي أن يتسلح الصحفي بالتكوين الأكاديمي وبأخلاقيات المهنة حتى يتحصن ولا ينزلق في المساهمة في هذه السلوكيات، وتم التذكير بأن الصحافة الحرة في مجتمع ديمقراطي هي صحافة تحترم المشاهدين والمستعين والقراء. وتبعا لذلك، فإن دور أهل المهنة نفسهم في اكتساب المصداقية لدى الجمهور هو دور محوري خلال حالة الاستثناء.

2) حماية الصحفيين القانونية والمؤسساتية في السياقات الاستثنائية: (عوائق وحلول)

الثوابت

تعريف الحماية القانونية والمؤسساتية. عرف المختصون من الحضور الحماية القانونية والمؤسساتية للصحفيين بأنها جملة الضمانات التي تمكن الصحفي من ممارسة عمله، وتوفرها له النصوص القانونية (المرسومان عدد 115 و116 في تونس) وجملة الهياكل التي تسهر على حماية الصحفيين (هياكل التعديل، النقابات)، وذلك فضلا عن الضمانة القضائية. وتتمثل أهم ضمانة لحماية الصحفيين في الإدانة والمساءلة في حال تم الاعتداء عليهم.

وقد تم التأكيد على أن أمن وسلامة الصحفيين مسألة حيوية من أجل وصول المعلومة إلى الجمهور أيا كانت الظروف، مع ضرورة توفير الحماية القانونية والمؤسساتية والمهنية لهم.

حالة الاستثناء ليست مبررا قانونيا لرفع الحماية عن الصحفيين. كما تم التشديد على أن حالة الاستثناء تحمل السلطة التنفيذية مسؤولية أكبر، إذ لا يمكن أن تمثل تعلة لتراجع غير مبرر لحرية التعبير والصحافة، وللحماية التي ينبغي أن يتمتع بها الصحفيون، بل ينبغي احترام المعايير الدولية في شأن الشروط الخاصة لتقييد الحقوق والحريات في السياقات الاستثنائية، ومن أهمها: الحد الأدنى للتقييد، وفقا لما تنص عليه المادة 4 من العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية، كما سبق ذكره.

التشخيص

عدم وضوح الإطار القانوني للعمل الصحفي. شدد الحضور على غياب أي إرادة سياسية لتنزيل الضمانات الموجودة ضمن النصوص، وعلى عدم وضوح الإطار القانوني للعمل الصحفي، حيث أن أهم إشكال يواجهه الصحفي اليوم هو عدم خضوعه لنص قانوني واضح بالرغم من أن الأصل هو خضوعه للمرسوم عدد 115. إذ على المستوى الواقعي، نجد أن الصحفيين يخضعون للتتبع والإيقاف والإحالة على القضاء على أساس المجلة الجزائية أو مجلة الاتصالات أو قانون مكافحة الإرهاب، ويتم أحيانا تتبعهم أمام القضاء العسكري. وقد تم في هذا الإطار الاستماع إلى شهادة الصحفي خليفة القاسمي الذي تم إيقافه على خلفية قانون مكافحة الإرهاب وتهديده بغرض الكشف عن مصادره والحال أن له الحق في عدم الكشف عنها وفق المرسوم عدد 115. كما سجل بعض الحضور حصول تتبعات على أساس الفصل 67 من المجلة الجزائية المتعلق بارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية لأول مرة في تونس.

وبالرغم من بعض الاجتهادات القضائية، إلا أن التتبعات الأمنية والإحالات التي تقوم بها النيابة العمومية تتواصل بهذه الطريقة. والحال أن القوانين المعتمدة لا تتفق مع الضوابط الدستورية (الشرعية، الضرورة، التناسب). وقد عبر المتدخلون من ممثلين لأطراف وطنية ودولية عن قناعتهم بأن المرسوم عدد 115 يحمل حدا أدنى من احترام المعايير الدولية ولا يمكن للدولة النزول عن مكتسباته. كما اعتبر بعضهم أن على

تونس ملاءمة نصوصها مع الضوابط الدستورية والضوابط الناتجة عن تعهداتها الدولية (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

خصوصية حالة الاستثناء الدستوري. إضافة إلى ما سبق، أشار بعض الحضور إلى أن حالة الاستثناء تطرح تحديات هامة على مستوى الحريات، حيث يمكن عدم تطبيق القوانين والضوابط التي تنظم تدخل السلط العمومية خلال السياقات العادية، وخاصة منها تلك المتعلقة بالضمانات القضائية (الأذون القضائية خاصة)، مما يمنح السلطة التنفيذية سلطات أكبر من سلطاتها العادية.

وقد أكد العديد من المتدخلين على التهديدات الكبيرة التي تواجهها كل من حرية التعبير وحرية الصحافة في ظل حالة الاستثناء الدستوري. إذ بعد تمركز الصلاحيات لدى رئيس السلطة التنفيذية، صدرت نصوص قانونية بعيدة كل البعد عن التشاركية وعن احترام الحقوق الأساسية للمواطنين وخاصة حقهم في معرفة مصير بلادهم والإصلاحات السياسية المزمع إجراؤها.

استمرار الاعتداءات على الصحفيين. ذكر العديد من الحضور بتواتر الاعتداءات على الصحفيين على مستوى العالم، حيث أظهر آخر تقرير لمنظمة اليونسكو أنه تم قتل 400 صحفي خلال السنوات الخمس الأخير، وذلك فضلا عن السجن والاختطاف. واستحضر المشاركون من خلال شهادة السيد معاوية الشورابي تقصير الدولة التونسية في الكشف عن مصير الصحفيين نذير القطاري وسفيان الشورابي، فيما أكد بعض الحضور على صعوبة البحث والتقصي في سياق غياب الدولة والحروب غير النظامية كما هو الحال في ليبيا.

من ناحية أخرى، أكد الطرف النقابي على تزايد التضييقات والانتهاكات والاعتداءات ضد الصحفيين خلال المرحلة الاستثنائية وذلك خاصة من قبل الأجهزة المختصة في إنفاذ القانون أي الأجهزة الأمنية، حيث تم تسجيل 214 اعتداء خلال السنة الماضية، وهي النسبة الأعلى منذ خمس سنوات، وأدنى هذه التضييقات هو طلب الاستظهار بتراخيص أما أقصاها فهو الاعتداء الجسدي، وهو ما تعرضت له الصحفية غاية بن مبارك التي قدمت شهادتها للحضور. وتتمثل الإشكالية الأساسية في هذا المستوى في أن هذه الاعتداءات تبدو ممنهجة، مع حضور الخطاب التحريضي على جميع المستويات حتى على رأس الدولة، مع تقاعس وزارة الداخلية عن ملاحقة المعتدين، مما جعل الميدان مكانا خطرا على الصحفيين وفي ذلك تخويف لهم وتثبيط لهممهم عن السعي لتوفير المعلومة لفائدة الجمهور.

الإفلات من العقاب. وقد أكد الطرف النقابي على تقديم شكاوى عدلية ضد المعتدين، حيث توجد اليوم أكثر من 300 قضية منشورة، لكن الملاحظ هو الإفلات من العقاب حتى أن الإحساس الذي يتقاسمه الصحفيون هو أن العدالة ذات سرعة متفاوتة، ففي مقابل السرعة في تتبع الصحفيين، يشهد مسار تتبع المعتدين عليهم بطءا ملحوظا. وبالرغم من إحياء الشراكة مع وزارة الداخلية، إلا أن نسبة الاعتداءات مازالت مرتفعة.

المقاربة التواصلية والتشاركية أحد الخيارات الحالية. في المقابل أكد العديد من الحضور على ضرورة إعمال المقاربة التواصلية والتشاركية، وذلك خاصة من خلال التكوين والتدريب المشترك. ونوهت ممثلة مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بأن المركز يعمل على وضع إطار منظم للعلاقة بين أعوان إنفاذ القانون والصحفيين، وذلك لمنح إطار للتواصل ووضع مجموعة من النقاط يتم الاتفاق عليها لتسهيل التواصل في إطار مدونة سلوك يلتزم بها الطرفان، كما أشارت ممثلة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى برنامج الشراكة مع منظمة المادة 19 والذي يتضمن برنامج تدريب مع أعوان إنفاذ القوانين.

خصوصية المناخ الاجتماعي والثقافي. يندرج الوضع الاجتماعي والثقافي ضمن المؤشرات التي تعتمدها منظمة مراسلون بلا حدود في تصنيفها، وقد لاحظ بعض الحضور هو أن ما يميز تونس اليوم هو خطاب الكراهية الصادر عن الجمهور تجاه العمل الصحفي ووسائل الإعلام، وهو خطاب يقلل من أهمية حرية

التعبير ويعتبر أنها حرية غير مجدية، وصولا إلى الدعوات إلى التضييق عليها وعلى حرية الصحافة على أساس أنها لا تمثل أولوية. ويحمل هذا الخطاب مغالطة كبرى، إذ لا يمكن ضمان مكافحة الفساد وحوكمة المرافق العمومية المنشودين داخل هذا الجو المشحون الذي يحمل تعتيما على تداول المعلومات والأفكار وشيطنة لكل من يريد مناقشة الشأن المشترك.

وشدد بعض الحضور على تكاثف الاعتداءات في الفضاء الرقمي، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي فضاء مشحونا بمناخ من الكراهية والتحريض والشيطنة والدعوة إلى العنف، وأشار في هذا الإطار ممثل منظمة اليونسكو أن آخر دراسة لها أظهرت أن 7 صحفيات من ضمن 10 تم استجوابهن أقررن بتعرضهن للعنف في المجال الرقمي. ويتم داخلها تصنيف الصحفيين على أساس علاقتهم بالسياسيين (عداء/موالاة)، أو على أساس جهوي. وفي هذا الإطار جاءت شهادة الصحفي أمير السعداوي الذي تعرض للاعتداء اللفظي والتحريض على شبكات التواصل الاجتماعي على خلفية تغطيته لمصب النفايات بمدينة عقارب.

غياب الضمانات المهنية واستمرار الهشاشة المهنية خلال السياق الاستثنائي. أكد المتدخلون على غياب أدنى إرادة سياسية لضمان حقوق الصحفيين المهنية والاجتماعية، سواء قبل أو بعد 25 جويلية، فرئاسة الحكومة لم تنشر إلى حد الآن الاتفاقية المشتركة التي تضمن حقوق وكرامة الصحفيين والصحفيات، والنتيجة هي الغياب التام لأي إطار تشريعي أو ترتيبي ينظم حقوق وواجبات الصحفي.

التوصيات

- مواصلة رصد الانتهاكات وعدم التخلي عن المساءلة.
- ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب، وذلك بمواصلة تتبع كل من قام بانتهاكات في حق الصحفيين بما في ذلك خاصة أعوان وزارة الداخلية.
- ضرورة إيضاح رأس السلطة التنفيذية لموقف الدولة من كل من يهدد الصحفيين وينتهك حقوقهم، خاصة أعوان الأمن، وتوضيح ما إذا كانت تصرفاتهم فردية مدانة أم ممنهجة في إطار تنفيذ سياسة الدولة.
- ضرورة أن تقوم الدولة التونسية بحماية أبنائها من الصحفيين وأن تسعى لمعرفة مصير سفيان الشورابي ونذير القطاري، مع الوعي بصعوبات التعامل مع وضعيات الحروب غير المنتظمة والبدء بمحاولة طلب المساءلة من المنظمات الدولية التي لها امتداد في ليبيا.
- توفير الضمانات المهنية للصحفيين والصحفيات من خلال نشر الاتفاقية المشتركة

3) الائتلاف المدني الواسع: ضرورة استعجالية في ظل تحديات العودة إلى الوراء

الثوابت

أكد العديد من المتدخلين على أن حماية حرية التعبير وحرية الصحافة والدفاع عنهما ليس شأن الصحفيين بمفردهم، بل هو شأن المجتمع بأكمله، وعلى أن دور المجتمع المدني يتمثل في مساندة الصحفيين بكل الطرق الممكنة، وفي أن يمثل قوة اقتراح وتأطير وصولا إلى طرح مشروع متكامل للإصلاح.

التشخيص

تم التأكيد على أن أهم ما يميز الصحافة في تونس هو وجود نقابة مستقلة مناضلة تعمل بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وقد وصلت إلى عديد الانتصارات من أجل حرية التعبير والحق في النفاذ إلى المعلومة

وحرية الصحافة (فرض إحداث هيئة تعديلية في قطاع الاتصال السمعي والبصري، المصادقة على القانون الأساسي المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة، إسقاط مشروع كتلة ائتلاف الكرامة لتنقيح المرسوم عدد 116...).

واكد العديد عن الحضور على أنه بالرغم من حالة القطيعة بين السلطة وكل ما يحيط بها الناتجة عن رفضها لكل الوسائط[2] (الأحزاب، النقابات، الجمعيات، الصحافة ...) إلا أن الصحفيين لن يقبلوا بتراجع حرية التعبير وحرية الصحافة التي تم اكتسابها بدماء التونسيين وبتضحيات الصحفيين والصحفيات.

وأشار بعض الحضور إلى أن عديد التحالفات قد بنيت بعد، مثل الائتلاف المدني، وعلى أن العمل هو فعليا مستمر في هذا الاتجاه، كما أن المجتمع المدني يمكنه التعويل على عمق شعبي هام عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحريات، مشددين على ضرورة سعي المجتمع المدني إلى تشبيب صفوفه.

كما نوه ممثلو الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني بالبرامج الحالية لدعم قطاع الإعلام والتعاون مع الصحفيين، إذ أكد سفير الاتحاد الأوروبي على تواصل تنفيذ برنامج دعم وسائل الإعلام التونسية PAM 2 (T) الممول من طرف الاتحاد الأوروبي بميزانية تقدر بـ 4.5 مليون يورو على 5 سنوات، وأكد ممثل اليونسكو على تواصل الشراكة مع المنظمات الوطنية، وذكرت ممثلة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإنجاز وحدة رصد الانتهاكات ضد الصحفيين التي تصدر تقارير شهرية وسنوية، مؤكدة مواصلة التزام المكتب بالشراكة. وكذلك أكد كل من رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وممثلة جمعية النساء الديمقراطيات على مواصلة دعم الصحافة.

وتعهدت مكونات المجتمع المدني الحاضرة بمواصلة دعم الصحفيين والصحفيات، ومواصلة النضال من أجل صحافة حرة ونزيهة من خلال مختلف الآليات المتاحة، مع ضرورة مواصلة الحوار لبناء استراتيجيات عمل مشتركة وصياغة برامج تهدف إلى حماية حرية التعبير وحرية الصحافة، والبحث في آليات توحد المجتمع المدني للدفاع عن الحريات والمكتسبات الديمقراطية.

التوصيات

- إطلاق حوار مجتمعي لتدارك ما أصاب حرية التعبير من ترذيل
- تشبيب صفوف المجتمع المدني لضمان استمرارية النضال للدفاع عن الحريات
- مواصلة دفع التشبيك والشراكة بين مكونات المجتمع المدني لرصد الانتهاكات ومكافحة الإفلات من العقاب
- صياغة برامج واستراتيجيات عمل مشتركة تهدف إلى حماية حرية التعبير وحرية الصحف

4) السياسات العمومية في قطاع الإعلام في الفترة الاستثنائية: (معضلات وآفاق)

الثوابت

السياق السياسي أحد محددات حرية الصحافة. يمثل معيار السياق السياسي أحد أهم المعايير التي تستخدمها منظمة مراسلون بلاد حدود في تصنيفها للدول في خصوص حرية الصحافة، ويتمثل السؤال الأساسي في هذا المجال في تقييم سياسة الدولة في علاقة بحرية التعبير والصحافة وخاصة فيما يتعلق بمسألة النفاذ إلى المعلومة، ومعرفة ما إذا كانت القوى السياسية تدعم هذه الحرية، وما إذا كانت تمارس ضغوطات عليها، وفي تحديد ما إذا كانت السلطات تستجيب لآليات المساءلة وتتواصل مع الصحفيين.

[2] نقيب الصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي

التشخيص

طرح المتدخلون في هذا المحور مسائل تتعلق بإشكاليات السياسات العمومية للإعلام، خاصة في المرحلة الاستثنائية.

مسألة تعريف السياسات العمومية للإعلام. وقد تعلقت النقطة الأولية في حوار المتدخلين بتعريف مفهوم السياسات العمومية في قطاع الإعلام، وتراكمت العناصر المقدمة من مختلف المتدخلين للوصول إلى القناعة بأن السياسات العمومية تفترض: تحديد السلط العمومية لرؤيتها فيما يتعلق بقطاع الإعلام، وهي رؤية تؤدي إلى تحديد أهداف (إعلام الجودة، احترام حقوق الإنسان والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي...) تنتج عنها خطط عمل تتضمن صياغة القوانين واتخاذ الإجراءات والقرارات الكفيلة بتحقيقها (تعزيز الإجراءات الهادفة إلى تقديم الضمانات المهنية لفائدة الصحفيين، دعم هيكل أو هياكل التعديل، قيس نسب المشاهدة، تنظيم الإشهار، تمويل الإعلام الجمعياتي...).

السياسات العمومية للإعلام والسياسة العامة للدولة. على مستوى آخر، أكد بعض الحضور على أن السياسات العمومية للإعلام لا يمكن أن تكون مستقلة عن السياسة العامة للدولة التي تصوغها السلطة التنفيذية، لذلك لا معنى للحديث عن السياسات العمومية للإعلام دون إدراجها ضمن السياسة العامة للدولة التي تتضمن خياراتها الاستراتيجية.

السياسات العمومية للإعلام ودعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وضح بعض الحضور أن وضع وتنفيذ سياسات عمومية للإعلام ليس أمر مرتبطا بالنظام الديمقراطي، إذ يمكن ان تكون هناك سياسات عمومية للإعلام غير هادفة لحماية الحقوق والحريات وخاصة الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في مساءلة السلطة السياسية، بل إن بعض السياسات العمومية للإعلام هي سياسات تدجين وقمع ممنهج. كما يمكن أن تتم صياغة هذه السياسات، وإن كان هدفها ديمقراطيا حقوقيا، بطريقة أحادية غير تشاركية، مما يؤثر على مقبوليتها.

في المقابل، أكد أغلب الحضور على أن الأهم هو الاتفاق على أي سياسات عمومية للإعلام نريد، فنحن لا نريد أي سياسات عمومية، بل نريد سياسات عمومية مرتبطة بحقوق الإنسان تضمن حرية الإعلام وتعدديته ولعبه لدوره في مجتمع ديمقراطي. كما لا نريد أن تتم صياغة السياسات العمومية للإعلام بطريقة أحادية، بل بطريقة تشاركية.

مسألة صياغة سياسات عمومية للإعلام في تونس منذ 2011. عادة ما يتم الإعلان عن السياسة العامة للدولة في الدول الديمقراطية كل سنة من قبل رأس السلطة التنفيذية. وتم التأكيد كذلك على أن فهم توجهات السياسة العامة للدولة - والسياسات العمومية للإعلام – في غياب مثل هذا الإعلان، يمكن أن يتم باستقراء النصوص القانونية النافذة ومشاريع القوانين والإجراءات المتخذة ونوعية الهياكل المحدثة. وتبعا لذلك، يكون المرسومات عدد 115 وعدد 116 لسنة 2011 دليلنا على توجه الدولة التونسية إلى سياسة عمومية للإعلام تقوم على احترام الحريات وعلى تركيز هيئات تعديلية مستقلة.

وقد أشار الطرف النقابي إلى أن هذا الموضوع مطروح من قبل النقابة منذ المصادقة على دستور 2014 وحتى انتخابات 2019. وقد تم الوصول إلى اتفاق مع الحكومة في 8 ديسمبر 2020 على ضرورة وضع سياسيات عمومية في مجال الإعلام، لكن الطرف الحكومي غاب عن الورشات المنظمة للتشاور في هذا الشأن.

ولاحظ أغلب الحضور غياب إرادة سياسية واضحة في هذا الشأن، وأرجعها البعض إلى عدم فهم معنى وأبعاد هذه السياسة، فيما أرجعها البعض الآخر إلى رغبة السلطة السياسية في التنصل من الالتزامات التي

تفرضها السياسة العامة للدولة كما تمت صياغتها من خلال المرسومين عدد 115 وعدد 116 على مستوى ضمان حرية التعبير والصحافة. واعتبر البعض الآخر أن عدم اعتماد سياسات عمومية للإعلام يمثل في حد ذاته سياسة عمومية للإعلام تقوم على التهميش وعدم ضمان الحقوق وتجاهل حضور المال السياسي في الإعلام، مما يرشح المشهد إلى المزيد من الفوضى.

واتفق الحضور على أن إصلاح الإعلام وضمان حرية التعبير والصحافة لا يمكن أن يتحققا بواسطة النصوص فحسب، فالمرسومان المذكوران على أهميتهما غير كافيين، وغياب إرادة سياسية ورؤية موحدة يؤدي إلى تفاقم المخاطر على حرية الإعلام، كما أكدوا على أن غياب التزام أجهزة الدولة بالأهداف المنصوص عليها بالمرسومين يجعل من غير الممكن ضمان حماية الحقوق والحريات، غير أن السلطة السياسية التي تتصرف اليوم في أجهزة الدولة ليس من حقها الانقلاب على المبادئ والقواعد الدستورية والحقوق الدستورية المضمونة والتي تجسد الإطار الذي تتحرك داخله كل السلط داخل الدولة.

ومثل موضوع التجسيد الهيكلي لسياسة الدولة موضوعا لبعض الخلاف بين الحضور، ففيما دافع البعض عن ضرورة وجود طرف حكومي مكلف بملف الإعلام يمثل المخاطب الوحيد المؤهل للتحاور مع مختلف الفاعلين الآخرين، اعتبر البعض الآخر أن من الضروري المحافظة على نموذج الهيئة التعديلية المستقلة مع توسيع مجال اختصاصها (الإعلام الرقمي، الصحافة المكتوبة)، بينما اعتبر آخرون أن وجود هيئة تعديلية لا يغني عن ضرورة تحديد الجهة الحكومية المكلفة بملف الإعلام وإن كانت اختصاصاتها لا يمكن أن تمتد إلى ما كانت تمتد إليه اختصاصات الجهات الحكومية في السابق. كما تمت الإشارة إلى أن الوضع الحالي يشوبه الكثير من الغموض، حيث حذفت وزارة الإعلام في مقابل إسناد ملفاتها إلى الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، فيما تمارس وزارة الثقافة كذلك بعض الاختصاصات المهمة.

السياسات العمومية للإعلام خلال حالة الاستثناء. طرح الحضور مسألة وجاهة صياغة سياسات عمومية للإعلام خلال حالة الاستثناء، واعتبر أغلبهم أن الإجابة عن هذا السؤال تمر عبر استقراء السلوك السياسي للسلطة السياسية اليوم لمعرفة إن كان في اتجاه مزيد حماية الحريات وتعزيزها وتحقيق استقلالية قطاع الإعلام أم في اتجاه التراجع عن المكتسبات وتدجين القطاع أو تهميشه، إذا أن الإجابة عن هذا السؤال هي ما سيمكننا من تحديد إذا كان الفاعل السياسي الحالي مؤهلا لرسم سياسات عمومية للإعلام.

وإجابة عن هذا السؤال لاحظ بعض الحضور أن مؤشرات الفاعل السياسي الجديد تشير أولا إلى غياب التشاور والتداول، وغياب مكلف بالإعلام. كما أن النصوص الصادرة (المنشور عدد 19) والسلوك الحالي لمختلف الهياكل العمومية يشيران إلى التعتيم على المعلومة الممنوحة للصحفي في مقابل التواصل المباشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي. كما أن هناك إغفالا تاما لكل مشاريع النصوص المعدة من قبل هياكل الدولة من أجل ضمان إعلام نزيه وجيد، من ذلك النصوص المتعلقة بقياس نسب المشاهدة والمتعلقة بصندوق الجودة والمعدة من قبل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري. وانتهي بذلك بعض الحضور إلى اعتبار أن من الخطر اليوم المساس بالنصوص والتفكير في إصلاح قطاع الإعلام ومراجعة مراسيم 2011، فالنظر في هذه المسائل يستوجب العودة للاستقرار واتباع نهج تشاركي بين السلطة وأهل المهنة بمختلف اختصاصاتهم والمجتمع المدني للوصول إلى صياغة سياسات عمومية حامية لحرية الرأي والتعبير.

وفي خصوص السياق الانتخابي، لاحظ بعض الحضور أن السياق الحالي يشابه سياق الانتخابات السابقة التي افتقرت للنزاهة بالنظر للمناخ التي نظمت به، وذلك بتواصل وجود قنوات غير قانونية تقوم بالدعاية السياسية للأحزاب، فضلا عن عدم تسمية المديرين العامين لمؤسسات الاتصال السمعي والبصري العمومية بطريقة قانونية، ومنع الأحزاب من الحضور في وسائل الإعلام والطريقة التي تمت بها تسمية أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

التوصيات

- ضبط سياسة عمومية للإعلام مرتبطة بحقوق الإنسان تهدف لضمان حرية الإعلام والحق في حرية الرأي والتعبير والنفاذ إلى المعلومة.
- التأكيد على التمسك بخيار إسناد تعديل القطاع إلى هيكل، أو هياكل تعديلية مستقلة.
- التأكيد على دور السلطة السياسية (الحكومة، البرلمان) في صياغة وتحديد السياسات العمومية للإعلام مع ضرورة التنسيق مع جميع الأطراف واعتماد التشاركية في الصياغة.
- بالرغم من عدم الاتفاق حول وجاهة الإصلاح خلال حالة الاستثناء، أجمع الحضور على ضرورة مراجعة بعض النصوص ووضع نصوص أخرى لتنظيم القطاع:

وضع القانون الجديد المتعلق بالاتصال السمعي والبصري
وضع قانون جديد في خصوص مؤسسات الاتصال السمعي والبصري العمومية يعوض قانون 2007
دعم تعديل قطاع النشر الالكتروني والمطبوع
وضع نص يتعلق بتنظيم الإشهار
تنظيم مسألة سبر الآراء
تخصيص موارد لتوفير تمويل عمومي للإعلام (صندوق الجودة)، وخاصة الإعلام الجمعياتي

5) أي أدوار للمهنة في إصلاح الإعلام العمومي (من داخل غرف التحرير)

التشخيص

انطلق الحوار حول هذه النقطة بالتذكير بأن الصحافة التونسية طرحت على نفسها سنة 2011 أن تتحول إلى سلطة رابعة تقوم بدورها في مساءلة السلطة السياسية إلى جانب القضاء والبرلمان، لكن ما يمكن الإقرار به اليوم هو ان هذا الهدف لم يتحقق، لا على مستوى الإعلام العمومي ولا على مستوى الإعلام الخاص، بل كثيرا ما أصبحت بعض وسائل الإعلام حلقة من حلقات الاتصال السياسي وشهد عمل مؤسسات الإعلام العمومية تدخل مستشاري السلطة السياسية، مع عجزها على التواصل مع الجمهور (مؤسستان إعلاميتان فقط لهما اليوم موفق إعلامي) وندرة المواثيق التحريرية وعدم تفعيلها، كل ذلك فضلا عن مناخ الشعبوية الذي جعل الصحافة بصدد فقدان دورها كوسيط. إضافة إلى الضغط الكبير والمساءلة الشعبية المتواصلة الناتجين عن التمويل العمومي.

وإزاء هذه الصورة تمثل السؤال المطروح في تحديد دور أهل المهنة في التصدي لهذا الوضع والتصدي لكل محاولات السلطة المساس من استقلالية الصحافة خاصة على مستوى الإعلام العمومي، علما وأن استعمال لفظ السلطة لم يكن في معناه المضيق فحسب، إذ أن السلطة لا تتلخص في الفاعل السياسي، بل يمكن أن نلاحظ حضور "سلط صغيرة" (نقابات، أحزاب، رجال أعمال ...) تسعى للتأثير على المؤسسات الإعلامية، وهنا يأتي دور أهل المهنة فاستقلالية الصحافة تقاس بقدرة الصحفيين على حماية "غرفة الأخبار".

وقد قدم مختلف المتدخلين شهادات في خصوص محاولات الإصلاح في مؤسساتهم منذ 2011 وعوائقها:

أ) الإذاعة الوطنية: مجهود المحافظة على المصداقية للبقاء بوصلة على مستوى الخدمة إخبارية، والقصور عن مواكبة التحول الرقمي. انطلاقا من الإحصائيات وسبر الآراء وردود الأفعال، اعتبرت ممثلة الإذاعة التونسية أن هذه المؤسسة الأكثر استماعا والأكثر مصداقية وذلك خاصة على مستوى الأخبار. وهي

المرجع في خصوص مصداقية الأخبار، وذلك بالرغم من النقائص وتعدد الاشكاليات وعدم تطوير استراتيجياتها.

في المقابل، أشار بعض الحضور من الصحفيين إلى المستوى المتوسط لعمل عديد الصحفيين في الإذاعة الوطنية وإلى عدم احترامهم لحقوق الملكية الفكرية خاصة في خصوص تغطية الأحداث بالجهات.

وأقرت ممثلة الإذاعة الوطنية بأنه بالرغم من وجود ميثاق تحريري ومدونة سلوك، فإن المساءلة ضعيفة لنقص الموارد البشرية مما يجبر على تجنب التوتر داخل العمل.

كما عبر عديد المتدخلين عن أسفهم لمحدودية الاستراتيجية الرقمية للإذاعة التونسية وعدم بث برامجها على الأنترنات.

ب) وكالة تونس افريقيا للأنباء: مجهودات للحفاظ على المصداقية ومحدودية التزام ووعي الصحفيين عطل استمرارية العمل على المحافظة على الجودة والمصداقية. استرجعت ممثلة الوكالة لحظة انهيار منظومة الديكتاتورية سنة 2011، حيث مر الصحفيون بلحظة شلل تام دامت 24 ساعة ثم عادت قاعة التحرير للتفاعل، وبالرغم من محاولات عديد الأطراف –التي كانت سابقا تدافع عن حرية الإعلام- الحلول محل النظام السابق والتدخل في عمل المؤسسة، فإن غرفة الأخبار تحملت مسؤوليتها آنذاك للمحافظة على مصداقية الوكالة. في المقابل، لم تعر السلطة السياسية اهتماما للوكالة على أهمية عملها، ولم تسع لدعمها والتأكيد على استقلاليتها، فأخذ الصحفيون زمام المبادرة مستفيدين من تقرير الهيئة الوقتية لإصلاح الإعلام، واعتمدت الوكالة ميثاقا تحريرا تمت صياغته بشكل تشاركي داخلي وعيا بضرورته في ضمان المهنية ومن ورائها الاستقلالية. لكن بعد ذلك، لم يكن هناك تفاعل حقيقي مع هذه الوثيقة مما يطرح إشكالية تتعلق برغبة القطاع الإعلامي في تونس في تجاوز النموذج السابق وتحمل مسؤوليته المجتمعية.

ج) التلفزة الوطنية: الفرص الضائعة بسبب العوائق الهيكلية والتنظيمية والمالية. في المقابل، اعتبر ممثل التلفزة الوطنية أن الأسباب العميقة لضعف أداء التلفزة الوطنية، والذي نتج عنه عزوف المواطن الذي لا يعتمد عليها لمواكبة الحدث ولا يشاهد فيها سوى الإعادات، لا تكمن في غياب الإرادة أو الكفاءة لدى الصحفيين داخلها حيث أن الصحفيين واعون بأهمية وقيمة مؤسسة التلفزة الوطنية، بل تتعلق بعناصر هيكلية وتنظيمية جعلت التلفزة الوطنية تضيع فرصة تحولها إلى قاطرة للإعلام، وتجعل أداء الصحفيين داخلها أضعف من أدائهم لدى عملهم في مؤسسات خاصة. وللتدليل على موقفه، أشار المتدخل إلى أن صحفيي التلفزة الوطنية، بعد حالة الارتباك الأولى التي تعرضوا إليها سنة 2011 نظرا لمناخ الحرية غير المعهود، تحملوا هو كذلك مسؤولياتهم وافتكوا فضاءا للحرية خاصة مع تغطية الانتخابات وأبدعوا في ذلك. لكنه شدد على أن أداء التلفزة الوطنية ليس مرتبطا فقط بأداء الصحفيين ومنتجي المضامين، إذ أن هناك عناصر خارجية مهمة تعيق الصحفيين عن تأمين المرفق العمومي للإعلام كما يجب ومنها:

- تمثيل الوزارات داخل مجلس الإدارة في مقابل تغييب الصحفيين والمجتمع المدني
- غياب هيكل تنظيمي واضح للمؤسسة
- غياب بطاقة وصفية لمهام كل من المتدخلين في إنتاج المضامين مما يجعل من الصعب تحميل المسؤولية
- غياب التنسيق بين مختلف غرف التحرير مما ينعكس سلبا على تناسق خطاب المؤسسة (هل ما يحدث في روسيا عملية عسكرية أم غزو؟)
- ضعف الإمكانيات اللوجستية المتوفرة، مما يؤثر على جودة الأداء
- غياب قطاع رقمي للتلفزة التونسية، فكل ما هناك هو قسم صغير فيه صحفي واحد.

- غياب استراتيجيات للاستفادة من الإمكانيات المتميزة للمؤسسة على غرار الأرشيف، والذي كان يمكن استغلاله لإنتاج وثائقيات هامة، لكنه يمثل اليوم ثروة مهدورة.
- غياب قيادة تملك رؤية واضحة واستراتيجية تنتج عنها برامج تحمل أهدافا وخيارات واضحة توظف لها موارد كافية، مما نتج عنه مثلا غياب برامج تحقيقات، وصعوبة تامين المرفق العام الأدنى على غرار نشرة الأخبار التي تشهد عديد الهنات.
- وغياب الإرادة والاستراتيجية مرتبط أساسا بعدم استقرار القيادة، فخلال السنوات العشر الأخيرة تمت تسمية 12 رئيسا مديرا عاما لمؤسسة التلفزة الوطنية، ثلاث منهم فقط تمت تسميتهم باحترام الإجراءات القانونية. وقد نتج عن ذلك انعدام الدافعية لدى صانعي المضامين.

مبادرة التلفزة الوطنية من اجل صحافة الجودة. رغم كل هذه العوائق، نوه ممثل التلفزة الوطنية بتجربة متابعة وتقييم جودة المضامين، وهي آلية من آليات التعديل وتجربة جديدة ومتميزة ومهمة في تقييم ما يتم بثه في التلفزة الوطنية. وبالرغم من موضوعيتها وصراحتها في نقد مختلف النقائص، إلا أن تقارير الجودة غير منشورة مما يضعف إمكانيات المساءلة.

د) مؤسسة سنيب لابراس: مفارقة الإدارة العمومية الناشطة في محيط تنافسي. إزاء السؤال المطروح حول استقلالية هذه المؤسسة الإعلامية العمومية المكتوبة التي تمثل نموذجا متميزا، وضح ممثلها عديد العوائق الهامة للإصلاح تحول دون تحويلها إلى مؤسسة مبتكرة طلائعية خاصة على مستوى الخدمة الإخبارية في مجال الصحافة المكتوبة الذي يعرف في مجمله أزمة كبيرة، وملخص هذه العوائق:

مشكل بطء المنشآت العمومية التي تنشط في مجال تنافسي وتعيش من مواردها الذاتية. انطلقت الإجابة من واقع أن المؤسسة الإعلامية هي إدارة عمومية تتحرك وفق وسائل وقواعد الإدارة العمومية، ومكبلة بالإجراءات وبآليات الرقابة الضاغطة، مما يجعلها تتحرك ببطء شديد مقارنة بالقطاع الخاص[3]، مع التشديد على أن المؤسسة تنشط في قطاع تنافسي ومطالبة بتغطية مصاريفها، إذ لا ميزانية لها من الدولة على خلاف كل من مؤسسة الإذاعة التونسية ومؤسسة التلفزة التونسية، وتعيش من مواردها الذاتية.

عدم التلاؤم بين تركيبة المساهمين في رأس المال وبين المهمة الصحفية. من ناحية أخرى، فإن صعوبات المؤسسة تنطلق من عدم التلاؤم بين مهمتها من جهة وبين تركيبة المساهمين في رأس مالها من جهة أخرى، فبعد مصادرتها إبان الاستقلال، كان المساهمون في رأس مالها وكالة تونس افريقيا للأنباء والشركة التونسية للإنتاج والتنمية السينمائية والشركة التونسية للتوزيع المختصة في الكتب والدار التونسية للكتاب، أي أن المساهمين في رأس المال كانت لهم نفس الخصوصية الثقافية والفكرية. أما اليوم فالمساهمون في رأس المال هم شركة البنيان، ديوان التجارة وشركة ستار إلى جانب شركة تونس إفريقيا للأنباء.

مسألة تركيبة مجالس الإدارة. كما أن التحرير غير ممثل في مجلس الإدارة، بل يحضر فقط الممثلون عن الإدارة، ولم يكن الإشكال واضحا فيما قبل لأن الرؤساء المديرين العامين كانوا صحافيين يدافعون عن توجهات وخصوصيات المؤسسة مما يسهل عمل غرف التحرير. أما اليوم، عندما أصبح المعينون متصرفين إداريين وماليين نظرا للصعوبات الاقتصادية للمؤسسة فإن النقاش أصبح عقيما والاختيارات تقشفية لا في اتجاه الاستثمار والتجديد وتطوير المنتوج.

[3]) فلإرسال صحافي للقيام بروبرتاج، يحتاج الصحفي إلى إذن بمهمة يحتاج للمرور بأكثر من جهة إدارية، وقد ينتهي الحدث المطلوب تغطيته قبل صدور الإذن بالمهمة، وحتى إن صدر الإذن في الآجال المطلوبة، يكون أحيانا من الصعب توفير النقل للصحفي. وتعاني مختلف مؤسسات الإعلام العمومي من نفس العوائق.

ضعف الموارد المالية والبشرية ومسألة الانتقال الرقمي. بالرغم من أن الجريدة كانت أول مؤسسة إعلامية تطلق موقعها الرسمي على شبكة الانترنات سنة 2000، لكنها اليوم في تراجع بالرغم من خطط النقلة الرقمية، ووجود تجهيزات هامة تم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي. لكن الصعوبات تتمثل في غياب الأعوان المؤهلين لممارسة الاختصاصات الجديدة، والانتداب غير ممكن، كما أن المناولة غير ممكنة لمحدودية الموارد، فضلا لمنع عقود الرعاية الدولية (sposoring) بسبب مخالفتها لقوانين الصرف.

ضعف الموارد المالية والبشرية ومسألة رقمنة الأرشيف. هناك إمكانيات هائلة يمكن استثمارها على غرار الأرشيف الذي يمكن استغلاله خاصة من خلال تنظيم الولوج إليه بمقابل من قبل الباحثين. ويتطلب هذا رقمنته، لكن المؤسسة لا تملك ماسحا ضوئيا لتأمين ذلك، فتم إبرام اتفاقية مع المكتبة الوطنية وضعت بمقتضاه الماسح الراجع لها على ذمة مؤسسة لابريس في مقابل تغطية نشاطها، وتعهدت المكتبة الوطنية بتكوين أعوان مؤسسة لابراس في مجال الرقمنة. لكن المشروع توقف لأن الإدارة قررت إيقاف صرف المنحة التي كانت تسند للأعوان مقابل هذا العمل، مما دعاهم للامتناع عن القيام به.

ضعف تأطير وتحفيز الموارد البشرية. هناك مشكل أساسي يتمثل في غياب التأطير لفائدة الصحفيين الشبان، فالمؤسسة تحتاج لصحفيين قادرين على العمل منذ اللحظة الأولى ولا توليهم العناية الكاملة ليتشبعوا بثقافة المؤسسة وتوجهاتها. كذلك ليس هناك اجتماعات تحرير أو عملية تقييم. وليس هناك تشجيع او تحفيز للمبادرات الفردية ولا آليات للاعتراف بالكفاءة ومجازاتها.

التوصيات

بالرغم من بعض الاختلافات على مستوى تشخيص العوائق، فإن أغلب التوصيات في خصوص مقتضيات الإصلاح كانت متقاربة:

حضور إرادة الإصلاح داخل المؤسسة[4]. تتمثل أولى مقتضيات الإصلاح هي وجود إرادة داخلية قوية وبناءة تكون أقوى من الإرادة الخارجية الساعية نحو التدجين، حيث ينبغي أن يكون الصحفيون صادقين في إرادة الإصلاح مما سيمكنهم من فرض تمش إيجابي.

الوعي بأن غرفة الأخبار ليست بمعزل عن المؤسسة الإعلامية[5]. ضرورة الانتباه إلى ان أي استراتيجية أو خطة عمل تتناول غرفة الأخبار لا يمكن أن يتم بمعزل عن البيئة التي تنتمي لها والمتمثلة في المؤسسة الإعلامية. حيث اعتبر مختلف المتدخلين أن التقسيم بين غرفة الأخبار والمؤسسة لا يستقيم.

الإصلاح بمنهجية علمية[6]. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك منهجية صارمة للإصلاح، تقوم على عمل مركز ومتواصل لا انطباعي ينطلق من الرصد وجمع المعلومة قصد التشخيص العلمي بناء على معلومات دقيقة، وصولا إلى وضع استراتيجيات وخطط العمل، وينبغي أن تقوم هذه المنهجية على أهداف ومؤشرات لقياس مدى تحقيقها، ولخص بعض المتدخلين[7] المطلوب بالتأكيد على ضرورة تحقيق ثلاثية: . تخطيط جيد، تنفيذ ما تم التخطيط له، وتقييم ما تم تنفيذه

الرصد وجمع المعلومة الدقيقة حول واقع القطاع[8]. وفي خصوص مرحلة التشخيص، اعتبر بعض الحضور أن السؤال الأساسي والأول يتمثل في معرفة: من نحن؟ ماهي هذه المؤسسات؟ كم عدد الصحفيين ومن هم؟ ماهي مهامهم؟ وماهي قدرات ومهارات كل منهم؟ ويمكن في هذا الشأن اعتماد آليات من قبيل مرصد إعلام،

4) وكالة تونس افريقيا للأنباء
5) وكالة تونس افريقيا للأنباء
6) وكالة تونس افريقيا للأنباء
7) التلفزة الوطنية
8) وكالة تونس افريقيا للأنباء

وهو مشروع من المستحسن أن تتبناه النقابة أو السلط العمومية. ويمكن كذلك في إطار مرحلة التشخيص، الاستئناس ببعض الدراسات العلمية الجاهزة مثل الدراسة التي قام بها المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين بالتعاون مع برنامج دعم وسائل الإعلام التونسية.

القطاع العام والقطاع الخاص. أكد العديد من المتدخلين والمشاركين في النقاش على أن مرحلة التشخيص يجب أن تتضمن بحثا في خصوصية ملمح الصحفي في القطاع العمومي وفي الفروقات بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تجعل نفس الصحفي يبدع في القطاع الخاص ويقدم أعمالا متوسطة في القطاع العام.

آليات الإصلاح المقترحة. في المقابل، اعتبر متدخلون آخرون[9] أن التشخيص ليس هو المشكل بالنسبة لعديد المؤسسات، بل المشكل هو الاتفاق على آليات الإصلاح وتفعيلها.

المواثيق التحريرية والمساءلة أهم مقومات استراتيجيات الدفاع عن استقلالية غرفة الأخبار. اتفق الجميع على ضرورة وضع استراتيجية –في مستوى المؤسسات، وخاصة في مستوى الإعلام العمومي- للدفاع عن استقلالية غرف الأخبار، كما اتفقوا على أن من أهم مقوماتها ما سماه البعض بـ "التحصين المهني" المتمثل في وضع مواثيق تحريرية تنظم العمل داخل غرفة الأخبار، إلى جانب عمل مجالس التحرير وآليات التعديل مثل الموفق الإعلامي، وتعني أيضا التقييم المستمر ووجود مساءلة للصحفيين أنفسهم من داخل ومن خارج مؤسساتهم. ففي ظل عدم استقرار مؤسسات التسيير، اعتبر بعض الحضور أن على الصحفيين أن يطرحوا على أنفسهم السؤال: هل سيبقون بانتظار ما سيقرره المسيرون أم سيحددون بمفردهم استراتيجيات إصلاح ويناضلون لتنفيذها؟ ويبدو أن الإجابة الثانية هي الأرجح لدى الأغلبية.

أما في خصوص الحوكمة[10]، فقد تمثلت أهم النقاط المتداولة في ضرورة وجود كشف مفصل للكفاءات الموجودة وتفصيل لمهام كل متدخل fiche de fonction. ودليل إجراءات توضح تسلسل المراحل لإنجاز كل مهمة، مع ضرورة إحداث وحدات تقييم الجودة ونشر تقاريرها ومناقشتها داخل المؤسسة.

ومثل الانخراط في التجديد الرقمي[11] واستغلاله كقوة دفع وإنتاج أحد أهم التوصيات المقدمة، واعتبر الحاضرون أن القطاع الرقمي (موقع رسمي + وجود على وسائل التواصل الاجتماعي) في المؤسسات الإعلامية هو الضامن لاستمرارية المؤسسة.

غرفة الأخبار المدمجة. وفي هذا الإطار، ولحل مشكل التنسيق بين غرف التحرير، طرح العديد من الحضور ضرورة التخلي عن غرف الأخبار الكلاسيكية (غرفة الأخبار، البرامج، الرياضة، الغرفة الرقمية) والتفكير في غرفة الأخبار المدمجة مع تعدد المنصات، وذلك على اعتبار العمل المشترك من أهم ركائز الإصلاح.

تجاوز العوائق الهيكلية[12]. من ذلك تحديث الهيكل التنظيمي (خاصة بالنسبة لمؤسسة التلفزة الوطنية)، وتقسيم العمل بطريقة حديثة، وتغيير النظام الأساسي (الذي يعود إلى سنة 1999 بالنسبة لمؤسسة التلفزة الوطنية)، وتغيير تركيبة مجالس الإدارة لإدراج وتعزيز تمثيلية الصحفيين والمجتمع المدني، وذلك لتعزيز استقلالية المؤسسة. وفرض احترام القانون في خصوص تسمية وإقالة الرؤساء المديرين العامين.

9) التلفزة الوطنية
10) التلفزة الوطنية
11) سنيب لابراس
12) التلفزة الوطنية

تجاوز المعوقات الإدارية والبيروقراطية[13]. ينبغي التخلص من المعوقات الإدارية والبيروقراطية الناتجة عن الإطار التشريعي المتعلق بالمنشآت العمومية وتعويضه بإطار تشريعي وترتيبي يأخذ بعين الاعتبار ضرورات المرونة والسرعة والاستقلالية التي تحتاج إليها المؤسسات الإعلامية.

توفير الإمكانيات الوجستية والمالية[14]. كذلك من مقتضيات الإصلاح السعي لتوفير الجوانب اللوجستية والمادية، على غرار المشروع المعطل للاستوديو التي بدأ تحضيره في وكالة تونس افريقيا للأنباء ومازال يفتقر للتجهيزات الصوتية، وعلى غرار رقمنة أرشيف وكالة تونس افريقيا للأنباء، وعلى غرار تأمين حضور الوكالة على شبكات التواصل الاجتماعي. واعتبرت ممثلة الإذاعة التونسية كذلك أن هذه العناصر أساسية[15] (هواتف ذكية حواسيب، مونتاج، خلايا التسجيل، محامل رقمية للأعمال المنجزة من قبل الصحفيين مما ينتج عنه ضياع الكثير من عملهم، فضاء غرفة الأخبار الذي هو غير صحي وغير ملائم للعمل، رئيس تحرير لا يملك مكتبا). كما اعتبر ممثل التلفزة الوطنية أن توفير الميزانية اللازمة يعتبر أمرا حيويا لتمكين المؤسسة من مجابهة المحطات العديدة لهذه السنة (كأس العالم، القمة الفرنكوفونية، استفتاء، انتخابات)، والحال أن هذا الأمر بيد سلطة الإشراف وتحديدا وزارة المالية التي لا تقدر احتياجات المؤسسة، مما يفرض إيجاد سبل وقنوات حوار بين سلطة الإشراف والمؤسسة الممولة من ميزانية الدولة.

أما في خصوص الموارد البشرية[16]. فقد اعتبر المتدخلون أنه من الضروري:

- تعزيز الموارد البشرية[17] بتكثيف الانتدابات لمواجهة التهرم
- مراجعة طريقة انتداب الصحفيين في اتجاه انتداب صحفيين متملكين للكفاءات الجديدة
- حسن اختيار الصحفيين[18] المسكونين بحب المهنة لا الأشخاص الباحثين عن عمل فحسب
- تعزيز قدرات الصحفيين المنتمين للمؤسسة
- الإحاطة بالصحفيين والعناية بهم خاصة من قبل رئيس التحرير[19] لضمان تواصل شغفهم بالمهنة واحساسهم بالانتماء للمؤسسة، ، وخلق مناخ تحفيزي [20] يشجع الصحفيين على التجديد بما في ذلك عبر المنافسة بينهم داخل المؤسسة.
- حسن تقسيم المهام بين الصحفيين
- تثمين دور الصحفي[21] داخل المؤسسة وذلك على مستوى المقابل المادي[22]، والحرص على خلاص مستحقات الصحفيين[23].
- تعزيز آليات التقييم والمساءلة، ومراجعتها بشكل يحقق التحفيز الفعلي للصحفيين، بحيث يقيم عمل الصحفي بإنتاجه لا بعدد ساعات حضوره على غرار الإداريين.

13) التلفزة الوطنية
14) وكالة تونس افريقيا للأنباء
15) الإذاعة الوطنية
16) التلفزة الوطنية
17) الإذاعة الوطنية
18) سنيب لابراس
19) سنيب لابراس
20) سنيب لابراس
21) سنيب لابراس
22) يمكن أن يكون تأجير سائق أو تقني أكثر من مستوى تأجير رئيس تحرير بالنظر إلى دور النقابات.
23) هناك مراسلون في الجهات لم يتم خلاصهم منذ 2018